تأثير الشراكة الاستراتيجية الصينية ـ الباكستانية على النفوذ الهندي في جنوب آسيا

The Impact of the China-Pakistan Strategic Partnership on Indian Influence in South Asia

أ.د خليل حسين

Prof. Dr. Khalil Hussein
drkhalilhussein@gmail.com
استاذ القانون الدولي والدبلوماسي ورئيس قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية في الجامعة اللبنانية

م.م. شهلاء علي عبد الوهاب

Shahlaa Ali Abdelwahab
Shahlaaa680@gmail.com
الجامعة الاسلامية في لبنان
كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية

الكلمات الافتتاحية :
الشراكة الاستراتيجية، الصين، باكستان، الهند، الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، ميناء جوادر، الارهاب.

Keywords :
Strategic Partnership, China, Pakistan, India, China-Pakistan Economic Corridor)CPEC), Gwadar Port, Terrorism.

Abstract : The strategic partnership between China and Pakistan plays a pivotal role in altering the geopolitical balance in South Asia. It enhances military and economic cooperation between the two countries. The China-Pakistan Economic Corridor (CPEC) stands out as one of the prominent projects, involving major infrastructure development, notably the Gwadar Port. This port enhances Pakistan's economic capabilities and increases its strategic influence. Moreover, it provides China access to the Arabian Sea, augmenting its influence in the Indian Ocean and posing a challenge to Indian maritime supremacy. Consequently, this development necessitates India to reassess its defense and maritime strategies to address the emerging threats.

India expresses significant concerns regarding this partnership, as China's increasing presence in South Asia limits India's ability to exert influence and control. Additionally, the growing security cooperation between China and Pakistan exacerbates India's security challenges, especially given the persistent tensions between India and Pakistan over various issues, including Kashmir and terrorism. Thus, the China-Pakistan partnership shapes new dynamics in South Asia, compelling India to reevaluate its strategies to bolster its influence and confront the new challenges posed by this partnership.

الملخص:

تؤدي الشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان دوراً رئيساً في تغيير التوازن الجيوسياسي في جنوب آسيا، إذ تعزز التعاون العسكري والاقتصادي بين الدولتين، ويعد الممر الاقتصادي الصيني ـ الباكستاني من ابرز المشاريع التي تتضمن تطوير البنية التحتية الرئيسة والمتمثلة بميناء جوادر، حيث يعزز هذا الميناء القدرة الاقتصادية الباكستانية ويزيد من نفوذها الاستراتيجي، ويتيح للصين الوصول إلى بحر العرب، ويزيد من نفوذها في المحيط الهندي، مما يشكل تحدياً للتفوق البحري الهندي، حيث يفرض هذا التطور على الهند إعادة النظر في استراتيجياتها الدفاعية والبحرية للتعامل مع التهديدات الجديدة، فهي تشعر بقلق كبير إزاء هذه الشراكة، إذ يحد التواجد الصيني المتزايد في جنوب آسيا من قدرة الهند على التأثير والسيطرة، فضلاً عن ذلك يزيد التعاون الأمني المتنامي بين الصين وباكستان من التحديات الأمنية للهند، لاسيما في ضوء التوترات المستمرة بين الهند وباكستان حول قضايا متعددة منها قضية كشمير والإرهاب، وبذلك تؤدي الشراكة الصينية-الباكستانية الى تشكيل ديناميات جديدة في جنوب آسيا، تجبر الهند على إعادة تقييم استراتيجياتها لتعزيز نفوذها ومواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها هذه الشراكة.

المقدمة: تختلف الشراكات الاستراتيجية عن غيرها من أنماط العلاقات الأخرى بين الدول مثل التحالفات الاستراتيجية؛ بأنها إطار تعاوني واسع شامل ومتجدد أو طويل الأمد يجمع الشركاء، قائم على المساواة والمنفعة المتبادلة، وغير موجه ضد دولة أو تحالف آخر، ولا يرتكز بالضرورة على الأمن، أسوة بالتحالفات الرسمية الأمنية. وتتمتع العلاقات بين الصين وباكستان بشراكة استراتيجية قديمة ومستقرة وتشهد تطور مطرد في مجالات متنوعة، ومن ضمن هذه المجالات القديمة والمستقرة التي لا يختلف عليها أحد هو مواجهة أو تقويض النفوذ الهندي في جنوب آسيا، إذ أن تقويضه يشكل مصلحة استراتيجية مشتركة للدولتين.

المشكلة البحثية/ يجادل المتخصصون أن كون العلاقات بين الصين وباكستان تتمتع بشراكة استراتيجية وليس تحالف أمني أو غيره من العلاقات التعاقدية، قد شكل في حد ذاته قوة دفعة كبيرة لنجاح الدولتين في مقاومة أو إضعاف النفوذ الهندي في جنوب آسيا. وعلى ضوء ذلك، تتمحور المشكلة البحثية للدراسة في السؤال الرئيسي: كيف تساهم الشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان في التأثير على النفوذ الهندي في جنوب آسيا؟ وما هي أبرز وسائل واستراتيجيات الشريكين لمقاومة النفوذ الهندي في جنوب آسيا؟ وإلى أي مدى قد نجحت الشراكة في تقويض النفوذ الهندي؟.

ويتفرع عن السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية، أهمها:

١. ما هو مفهوم الشراكة الاستراتيجية، وما هي اهم سماتها الرئيسية وأنماطها؟
٢. ما هي أبرز مجالات الشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان؟.
٣. ما هو موقع وتأثير الهند في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان؟.
٤. ما هو مستقبل الاستراتيجية بين الصين وباكستان؟.

الفرضية/ تسهم الشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان في تقويض النفوذ الهندي في جنوب آسيا عبر تعزيز التعاون الوثيق بين الدولتين في مجالات متعددة مثل المجال (الاقتصادي، العسكري، والدفاعي)،وبفضل طبيعة هذه الشراكة المرنة

وغير التقليدية مقارنة بالتحالفات الأمنية التقليدية، تسمح للصين وباكستان في تبني استراتيجيات متنوعة وفعالة لمواجهة الهيمنة الهندية وتقليل تأثيرها في المنطقة

أهمية الدراسة/ تتأتى أهمية الدراسة من تسلط الضوء على أهمية الشراكة الاستراتيجية في حد ذاتها، على الرغم من أن الجانب الاقتصادي هو الطبع الغالب للشراكات الاستراتيجية والجانب الأمني جزء ضمن إطارها الشامل، في مواجهة وإضعاف خصوم الشركاء الاستراتيجيين. وعلى هذا الأساس أيضاً، تنبع أهمية الدراسة من تسليط الضوء على أهم السمات الرئيسية التي تمييز الشراكة الاستراتيجية عن غيرها من العلاقات الأخرى خاصة التحالفات العسكرية، إذ غالبا ما يحدث خلط عند الكثيرين بين الشراكة والتحالف.

منهج الدراسة/تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي للتعرف على أهمية ومجالات الشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان. وتأثير الهند في هذه الشراكة، وكذلك تأثير الشراكة على نفوذ الهند في جنوب آسيا.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة : اولاً: مفهوم الشراكة الاستراتيجية : يعد مفهوم الشراكة الاستراتيجية من المفاهيم الجدالية والتقديرية في الوقت نفسه، أي التي ليس لها تعريف محدد متفق عليه بين المتخصصون والدول على السواء، إذ تتبنى الصين على سبيل المثال، مفهوم خاص للشراكة الاستراتيجية، كذلك الاتحاد الأوروبي ذات النصيب الأكبر من الشراكات الدولية. ويعزو ذلك إلى عدة أسباب، لعل من أهمها، اتخاذ الشراكة الاستراتيجية أنماط وأشكال متباينة للغاية، فهناك شراكة ثنائية، وأخرى جماعية، وشراكات تركز على قضايا متنوعة وأخرى تركز على قضية واحدة. لكن على الرغم من التعريفات المتعددة للشراكة الاستراتيجية؛ تتفق هذه التعريفات على بعض السمات الخاصة بوصفها منطلق للمفهوم، والتي من أهمها، تجاوز الشراكة الفهم التقليدي للعلاقات الثنائية لاسيما التحالفات الدولية، إذ هي تجسد أو تعكس رغبة الدولة في تأسيس أو تطوير علاقات خاصة أو محددة عميقة قائمة على المساواة[1]. فوصفيا أو لغوياً تشير كلمة "شراكة" إلى مدلولات متعددة، إذ يمكن أن تشير إلى رابطة خاصة أو علاقة متماسكة، أو مصالح

مشتركة أو هدف مشترك في إطار ودى، أما "استراتيجية" فتعكس أو تشير إلى قضايا ذات أهمية كبيرة، أو مستوى عالي جدا من التعاون، وبالتالي، يمكن تعريف الشراكة الاستراتيجية على أنها علاقة خاصة أو حصرية تشكل الأساس لتحالف دائم وهادف لأطرافه متعلق بقضايا ذات أهمية كبيرة أو جوهرية[٢]. إذ يجادل سوتينت Sautenet أن الشراكة الاستراتيجية يجب أن تنطوي على ثلاثة خصائص أساسية: التزام الشركاء بالحد الأدنى من المعايير المشتركة، والعلاقات المتساوية بين الشركاء، والعملية الديناميكية لبناء مستقبل مشترك[٣]. حيث تتفق الدراسات أن لغة الشراكات يغلب عليها التزام الشركاء بعدم تهديد كل الآخر، والتعبير بانتظام عن التطلعات المشتركة، مع احتفاظ الشركاء بقدر كافٍ من المرونة والاستقلالية. وبالتالي، تعد الشراكات أكثر ديمومة مقارنة بالتحالفات والائتلافات، لأنها أيضاً لا تنحصر على التعاون في المجال الأمني وحسب، بل في نطاق شامل ومتغير على مدار الشراكة باتفاق الشركاء[٤]. وتأسيساً على ذلك، يعرف البعض الشراكة الاستراتيجية على "أنها تعاون منظم بين الدول (أو الجهات الفاعلة الأخرى) للإفادة المشتركة من الفرص الاقتصادية، أو الاستجابة للتحديات الأمنية بشكل أكثر فعالية، مع ضرورة تقاسم الشركاء المخاطر"[٥]. ومن التعريفات الأخرى المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية الدولية "علاقة غير تعاقدية أو تعاقدية بين دولتين أو مجموعة دول أو مجموعة دول مع منظمات دولية تستند على المشاركة والمصالح والمنافع المتبادلة، وعلى المسؤولية المشتركة على تحقيق الأهداف، والمساواة أو التقاسم التام بين الشركاء في الحقوق والالتزامات"[٦].

أما الصين فتتبنى تعريف للشراكة الاستراتيجية قد دشنه رئيس الوزراء الصيني السابق ون جيا باو Wen Jiabao في عام ٢٠٠٤ مفاده "تعاون متبادل المنفعة ومربح للجانبين، طويل الأمد مستقر، واسع النطاق والأبعاد، يقوم على قدم المساواة[٧]. وقدم الباحث Prashanth Parameswaran تعريف للشراكة الاستراتيجية، تتبناه الباحثة، ويعرفها "إطار فضفاض ولكن منظم للتعاون بين الأطراف لمواجهة التحديات المشتركة واغتنام الفرص في العديد من المجالات". وبحسب Prashanth

Parameswaran، إن الطبيعة الفضفاضة أو المرنة للشراكات الاستراتيجية يعد عامل الجذب الرئيسي لها لأنها لا تتطلب تحمل التزامات كبيرة مقارنة بالأنماط الأخرى للعلاقات كالتحالفات، لكنها إطار منظم للتعاون، أي ليست علاقات عادية لا تتطلب أي قدر من الالتزام وتحمل المسؤولية وعدم الرغبة في استدامة الشراكة، وفى الوقت ذاته، يكمن الغرض الرئيسي للشراكة في معالجة التحديات المشتركة واغتنام الفرص المشتركة، وليس لمواجهة دولة أو دول بعينها، وأخيراً، تتسم الشراكات الاستراتيجية بأنها متعددة الأبعاد، وتتضمن التعاون في مجالات عدة، وهذا يتناقض بشكل صارخ مع التحالفات، التي تم تعريفها تقليدياً على أنها اتفاقيات تركز بشكل أساسي على التعاون العسكري أو الأمن[٨].

ثانياً: السمات الرئيسية للشراكات الاستراتيجية : ثمة عدد من الاتفاقات الدولية المختلفة التي تندرج تحت شعار الشراكات الاستراتيجية وهى ليست شراكة، فضلاً عن ذلك، يتداخل مفهوم الشراكات الاستراتيجية بقوة مع مفهوم التحالفات الرسمية، إذ عادة ما يتم الخلط بين المفهومين، وعلى هذا الأساس، سعى المتخصصون إلى تحديد بعض السمات الرئيسة التي تميز الشراكات الاستراتيجية عن غيرها من المفاهيم المشابهة لاسيما مفهوم التحالفات الرسمية أو الاستراتيجية، فبينما تتميز الأخيرة ببعض السمات الرئيسة أو المميزة، ومن أبرزها (غلبة الطابع الأمني عليها، غرضها المؤقت والمحدود، وتركيزها في نطاق جغرافي محدود)، فوفقاً لجلين سنايدر Glenn Snyder "تعد التحالفات ارتباطات رسمية للدول لاستعمال (أو عدم استعمال) القوة العسكرية، في ظروف محددة، ضد دول خارج عضويتها"، كما أشار جورج ليسكا George Liska إلى أن التحالفات "عادة ما تؤسس ضد شيء أو فاعل ما فقط". ومن هذا المنطلق، وضع الباحثين أربعة سمات أو خصائص رئيسة التي تميز الشراكات الاستراتيجية عن غيرها من العلاقات المشابهة وتحديداً التحالفات الاستراتيجية، وهى:

١- يتم تأسيسها لأغراض تعاونية عامة حتى ولو أمنية، وليس بغرض تنفيذ مهمة محددة تنقضي الشراكة على إثرها بمجرد تنفيذ تلك المهمة، وذلك أسوة بالتحالفات

التي تؤسس لمهمة محددة مثل ردع أو محاربة دولة معادية، ومن ثم، تعتمد الشراكات الاستراتيجية في المقام الأول على المصالح المشتركة ولا تدعمها دائما القيم المشتركة بطريقة نموذجية للتحالفات الأكثر رسوخاً.

٢- الشراكات الاستراتيجية تحركها الأهداف في المقام الأول بدلاً من الترتيبات التي يحركها التهديد، وبناءً على ذلك، لا تحدد الشراكة أي دولة "معادية" على أنها تشكل تهديداً، على الرغم من أن الشراكة قد تكون معنية بمجالات القضايا الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب أو الانفصالية أو الأصولية الدينية، على سبيل المثال.

٣- تميل الشراكات الاستراتيجية إلى أن تكون غير رسمية بطبيعتها وتنطوي على تكاليف التزام منخفضة، بدلاً من إضفاء الطابع الرسمي عليها بشكل صريح في معاهدة تحالف محددة تلزم المشاركين بمسارات عمل صارمة، وهذا يسمح للشركاء بالاحتفاظ بدرجة أكبر من الاستقلالية والمرونة، وبالتالي التخفيف من ديناميكية الفخ المشتركة في التحالفات التقليدية.

٤- يمثل التعاون الاقتصادي الواسع المحرك الرئيسي للشراكات الاستراتيجية أو تطوير العلاقات الثنائية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، في حين أن المحرك السياسي أو العسكري يعد المحرك الأساسي للتحالفات والائتلافات الاستراتيجية[٩].

كما وضع الباحثين بعض السمات أو الخصائص الأخرى للشراكات الاستراتيجية:تتميز الشراكات الاستراتيجية بعدة سمات رئيسة، أهمها، ترتيبات ثنائية تتم بين دولتين (أو منظمات دولية) وقد تتطور لاحقاً إلى أشكال أكثر تعددية، تركيزها التعاون على تعزيز وتنمية الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد، الميل نحو تعميق وتنويع هذا التعاون الاستراتيجي، نطاقها الجغرافي الواسع، الميل نحو إضفاء الطابع الرسمي عليها عبر اتفاقات مكتوبة، غلبة القضايا والأهداف الاقتصادية عليها، مع وجود شراكات استراتيجية أيضاً تؤسس بغرض تعزيز التعاون في القضايا الأمنية، وأخيراً الميل نحو توحيد الأهداف والرؤى والمواقف بين الشركاء تجاه أية قضية دولية[١٠].

ثالثاً: أنماط الشراكات الاستراتيجية: تتنوع أنماط الشراكات الاستراتيجية من حيث الأهداف والنطاق وغيرها:

١- من حيث النطاق. وفى هذا النمط يتم التميز بين الشراكات محدودة النطاق والشراكات واسعة النطاق. وعادة ما تتميز الشراكات محدودة النطاق بتركيز الشراكة على قضية واحدة بين فاعلين، وذلك مثل، الشراكة البيئية بين الاتحاد الأوروبي والبرازيل، والاتحاد الأوروبي والصين. ومن الأمثلة أيضا، الشراكة الاقتصادية التي تجمع بين الاتحاد الأوروبي والهند، أما الشراكات واسعة النطاق والتي يطلق عليها أيضا في بعض الأحيان الشراكة الاستراتيجية الشاملة فهي التي ترتكز على قضايا ومجالات متعددة، كما يبرز فيها درجة تضامن أعلى بين الشركاء، ودرجة عالية من توحيد المواقف والرؤى تجاه القضايا الدولية، ومن الأمثلة عليها الاستراتيجية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي والبرازيل[١١].

٢- من حيث القيم والمصالح. وينقسم هذا النمط إلى نمطين رئيسيين:

أ- نمط الشراكة المتجانسة. ويطلق عليها نمط الشراكة الاستراتيجية المثالية، وذلك على أساس تقارب الشركاء في المصالح والقيم معا. وتعد الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أبرز أنماط تلك الشراكات، فهي نموذج مثالياً للشراكة المتجانسة، فقيم الشركين متطابقة تقريبا، ومصالحهما أيضا متقاربة بصورة كبيرة في معظم الوقت. إذ يمكن القول، أن الحفاظ على النظام الدولي الليبرالي الذى تشكل بعد الحرب العالمية الثانية هو الأساس الراسخ للشراكة بين الطرفين، المستند على تطابق القيم، كما يتوافق هذا النظام مع مصالحهم أيضا. وتشكل الشراكة بين الصين وروسيا مثالاً آخر على الشراكة الاستراتيجية المتجانسة. إذ تتقارب إلى حد كبير قيم الشركين لاسيما في مسالة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، ورفض الهيمنة الليبرالية على النظام الدولي. كما أن للشركين مصلحة مشتركة في كسر الهيمنة الأحادية الأمريكية التي أضرت كثيراً بمكانتهما في النظام الدولي، ومصالحهما الاقتصادية والسياسية[١٢].

ب- نمط الشراكة المفيدة أو الغير ملزمة come-in-handy partnership. تتسم هذه الشراكات بتقارب الشركاء في القيم، لكن ليس بالضرورة التقارب الدائم في المصالح والتي قد تكون متباينة تماماً، لكن من الغريب-رغم ذلك- أن الشركاء

ينخرطون في شراكة استراتيجية، رغم عدم استفادتهم منها على الأقل في الوقت الحاضر، لأنهم يرون أنها قد تكون مفيدة لهم في المستقبل، وبالتالي، فهذا النمط من الشراكة موجه نحو المستقبل بطبيعته استنادا إلى تقارب القيم الخاصة، إذ على سبيل المثال، انخرطت دول مثل أستراليا ونيوزيلندا في شراكة استراتيجية خاصة مع الولايات المتحدة من منطلق القيم المتقاربة رغم عدم وجود مصالح حيوية، ومع ذلك، ازدادت أهمية هذه الشراكة لتلك الدول في مرحلة ما في المستقبل في قضايا مثل مواجهة الإرهاب، وتعد الشراكة للصين مع الاتحاد الأفريقي مثال بارز على هذا النمط من الشراكة المستند على تقارب القيم بين الصين والاتحاد الأفريقي دون توافر مصالح حيوية حالية تجمع بينهما[١٣].

رابعاً: الشراكة الاستراتيجية الصينية – الباكستانية استنادا إلى ما سبق، يمكن القول أن الصين وباكستان تتمتعان بشراكة استراتيجية "واسعة النطاق متجانسة". إذ هي إطار فضفاض قائم على تقارب القيم ومصالح مشتركة شاملة ومتنوعة: سياسية، اقتصادية، أمنية، وكلا الدولتين لديهم قيم مشتركة تجمعهم تتمثل في محاربة الإرهاب والتوجهات الانفصالية، وتأسيس نظام دولي متعدد الأقطاب، والحفاظ على الاستقرار في آسيا. وإن كان الجانب الأمني ومواجهة النفوذ الهندي في المحيط الهندي من الأسس الراسخة للشراكة بين الدولتين. إلا أنه لا يمكن وصف العلاقات بين الدولتين بالتحالف الأمني أو الاستراتيجي، وذلك على غرار التحالف الاستراتيجي بين باكستان والولايات المتحدة المؤسس والمدفوع أمنيا فقط. وقد أثبت تاريخ الشراكة الطويل بين البلدين رسوخ هذه الشراكة وتطورها وتطلعها لمزيد من التطور في المستقبل واستفاد كلا الطرفين منها بقدر متساو[١٤] . ففي البيان الصحفي المشترك بين وزيري خارجية الصين وباكستان عقب انتهاء الجولة الخامسة من الحوار الاستراتيجي بين الدولتين الذى عقد في مايو ٢٠٢٤، تم التعبير حرفيا عن الشراكة بين الدولتين، عبر التأكيد بأن الصين وباكستان شريكتان تعاونيتان استراتيجيتان في جميع الأحوال وتتقاسمان صداقة قوية غير قابلة للكسر وثقة استراتيجية متبادلة. كما

تم التأكيد أيضا، على تعزيز ومواصلة التعاون المربح للجانبين على جميع المستويات والمجالات، وتعميق علاقات أوثق، حيث يتشارك الجانبين مصير ومستقبل مشترك[١٥].

المطلب الثاني: خلفية تاريخية لتطور العلاقة والشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان

اولاً: تاريخ وتطور الشراكة اعترفت باكستان بالصين في ٩ يناير ١٩٥٠، وكانت أول دولة مسلمة وثالث دولة غير شيوعية تقوم بذلك، ومن حينها، تطورت العلاقات بصورة إيجابية وتحولت إلى شراكة استراتيجية تنهض على مصالح اقتصادية وأمنية متبادلة، على الرغم من التباين الصارخ في الأيديولوجيات بين الدولتين، إلا أن ذلك لم يؤثر مطلقا على العلاقات بين البلدين التي ظلت مستقرة ومتطورة[١٦]. ومع تصاعد التوترات الحدودية بين الصين والهند التي أدت إلى نشوب حرب بينهما عام ١٩٦٢، دخلت الدولتان فصلاً جديداً من العلاقات يقوم على أساس توحيد جهودهما لمواجهة الهند، وإعادة ترسيم الحدود بينهما، فقامت باكستان عام ١٩٦٣ بالتخلي عن طريق (كاراكورام) لصالح الصين لإنهاء النزاعات الحدودية وتعزيز العلاقات مع الصين[١٧].

وعلى إثر ذلك، وقعت الدولتين في العام ١٩٦٣ على معاهدة الصداقة والمواءمة الاستراتيجية. وقد مثلت المعاهدة بداية تحالف قوي بشكل، حيث كانت بمثابة مظهر ملموس للثقة المتنامية والمصالح الاستراتيجية المشتركة بين البلدين، وكان أحد أبرز جوانب هذه المعاهدة هو اعتراف باكستان الرسمي بسيادة الصين على التبت، وقد أكد هذا الاعتراف التزام باكستان الثابت تجاه الصين الواحدة، مما عمق من التضامن والثقة والاحترام المتبادل بين الشركين[١٨].وتعزز التعاون بين الدولتين بصورة كبيرة بين الدولتين خلال السبعينيات، خاصة في المجال الاقتصادي والعسكري، وتعد هذه المرحلة من المراحل الفارقة بين الدولتين، حيث قد تأكد لهم أهمية الاستمرار في العلاقات، واعتماد الطرفين بصورة كبيرة على بعضهم البعض، إذ أصبحت الصين أهم شريك عسكري لباكستان[١٩] . وفى التسعينيات تطورت العلاقات إلى مستوى أعمق، وذلك إثر المساهمة الصينية القوية والوحيدة في مساعدة باكستان في برنامجها النووي، وأسلحة الردع الاستراتيجي المتطورة. حيث قدمت الصين لباكستان المواد

الخام وأجهزة الطرد المركزية لتخصيب اليورانيوم. كما ساعد الخبراء الصينيين باكستان في بناء المفاعلات لإنتاج البلوتونيوم، والقنابل شديدة الانفجار، والصواريخ طويلة ومتوسطة الأمد[٢٠]. وشهدت الشراكات الباكستانية – الصينية تطوراً نوعياً عقب قبول عضوية باكستان بوصفها مراقباً إلى جانب كل من ايران والهند في منظمة شنغهاي للتعاون بداية عام ٢٠٠٥، وشجع ذلك على تعزيز التعاون الإقليمي بين كل هذه الأقطاب والأطراف الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار في جنوب أسيا ومنطقة المحيط الهندي، وفي هذا الاطار زادت قوة العلاقات الثنائية بين الصين وباكستان، ووقعت الدولتان معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار، فضلاً عن "٢١" اتفاقاً في مجالات متعددة بين الدولتين أثناء زيارة "وين جياباو" رئيس وزراء الصين السابق لباكستان في إبريل ٢٠٠٥، ووفقاً لهذه المعاهدة تعهدت الدولتان بمساعدة كل منهما للأخرى في جهودها لحماية تكامل ووحدة أراضيها[٢١]. واتخذت الشراكة بين الدولتين بعدا أعمق بانضمام باكستان لمبادرة الحزام والطريق BRI Belt and Road Initiative، والتي تعد أكبر تجمع اقتصادي عالمي في التاريخ المعاصر، وتمثل باكستان منصة استراتيجية في هذا المشروع، فعبر باكستان ستعمق المبادرة تواصلها بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا وأوروبا وإفريقيا، عن طريق خطوط السكك الحديدية والطرق وأنابيب الطاقة والممرات البحرية والبنية التحتية للموانئ[٢٢].

ثانياً: مجالات الشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان: (١)- مواجهة الإرهاب والتطرف يمثل الإرهاب احدى التهديدات الإقليمية التي تدفع بالشراكة الصينية – الباكستانية إلى الأمام. وعانت باكستان بشدة من تأثيرات ما يسمى الحرب الجهادية في أفغانستان ضد الاحتلال السوفيتي في ثمانينيات القرن الماضي، إذ أصبحت باكستان وخاصة مناطقها القبلية ملاذاً لأعضاء التنظيمات الجهادية وخاصة من تنظيم القاعدة الفارين من أفغانستان، وقد تفاقمت خطورة هذه الظاهرة بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١، وهو ما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في باكستان[٢٣]. فضلاً عن ذلك، أدت مشاركة باكستان-غير

المشروطة- القوية فيما سمى وقتئذ الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلى تعرض باكستان لمخاطر اقتصادية كبيرة، وتهديدات كبيرة من الكيانات والجماعات المتطرفة[٢٤]. لكن مقابل ذلك، لم تتلقى باكستان الدعم الأمريكي المطلوب للتغلب على هذه التحديات، فضلاً عن اتهامات واشنطن الدائمة لباكستان بإيواء الجماعات الإرهابية ودعمها خاصة تنظيم القاعدة[٢٥]. وعلى ضوء ذلك، توطد التعاون الصيني الباكستاني في مكافحة الإرهاب، إذ وجدت باكستان في الصين شريك موثوق عقلاني لمكافحة الإرهاب، حيث قدمت لها مساعدات اقتصادية كبيرة للتغلب على التطرف في اطراف باكستان، ومساعدات عسكرية ولوجستية، في مقابل ذلك، قدمت باكستان للصين دعما سياسيا واستخباراتياً كبيرا للتغلب على النزعات الانفصالية والتطرف في إقليم شينجيانج، كما يعمل الجانبين على مقاومة التطرف والإرهاب والقرصنة في جنوب آسيا والمحيط الهندي[٢٦].

(٢)- المجال الأمني/ يعود تعاون الصين وباكستان في المجالات الأمنية إلى السنوات الأولى من تأسيس باكستان في عام ١٩٤٧، حيث ساعدت الصين باكستان على إنشاء مجمع باكستان للطيران والصناعات الثقيلة في تاكسيلا، والكثير من خطوط الإنتاج في مصانع الذخائر الباكستانية والمشاريع البحرية لمصانع البحرية والصواريخ، ومن أمثلتها مجمع باكستان للملاحة الجوية في كامرا[٢٧]. واشتركت كل من الصين وباكستان في مشاريع عدة لتعزيز الأنظمة العسكرية وأنظمة الأسلحة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة "JF-17thunder" التي تعد بديلاً للطائرات المقاتلة من طراز "F-16" التي تم تسليمها للقوات الجوية الباكستانية في يوم ٢٣ مارس ٢٠٠٧. وطائرة K-8 Karakorum"" المتقدمة للتدريب، وتكنولوجيا الصواريخ، وكانت الصين مصدراً ثابتاً للمعدات العسكرية للجيش الباكستاني، وساعدت باكستان في إنشاء مصانع لإنتاج وتجميع الأسلحة وقدمت مساعدة تقنية ومرافق حديثة[٢٨].

وساهمت العلاقة الثنائية في تطوير باكستان للطائرات المسلحة من دون طيار التي أدت إلى تحسين قدرات باكستان القتالية بشكل كبير، خاصة ضد المتشددين

الذين يختبئون في المناطق التي يصعب الوصول إليها[٢٩]. ويشمل التعاون المشترك بين الصين وباكستان مناورات عسكرية مشتركة "تدريب أفراد وتعاون استخباراتي وجهود لمكافحة الإرهاب"، وأحرزت باكستان أيضا تقدماً في تطوير الأسلحة النووية بمساعدة نظرائها الصينيين، وفي عمليات شراء عالية التقنية من الصواريخ الباليستية قصيرة المدى ومتوسطة المدى[٣٠]. كما حظت الدولتان في أكتوبر ٢٠٠٣ بتعاون وثيق في مجال الدفاع البحري، الذي اخذ في التقدم عندما قامت البحريتان الصينية والباكستانية بتمارين تدريبية في بحر الصين الشرقي. وفي عام ٢٠٠٧ شاركت الصين لأول مرة في تمرين تدريبي عسكري متعدد الجنسيات في بحر قريب من باكستان، وهو ما حمل دلالة كبيرة فيما يخص التواجد العسكري الصيني في المحيط الهندي، وان تعزيز التعاون البحري بين الصين وباكستان من شأنه أن يعقد من التغيير في موازين القوى البحرية في المنطقة الاستراتيجية بين المحيط الهندي والخليج العربي[٣١]. وفي أبريل ٢٠١٥، وقبل ثلاثة أسابيع من زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" لباكستان، وافق رئيس وزراء باكستان نواز شريف على صفقة شراء "ثماني" غواصات من الصين بقيمة ٥ مليارات دولار. ومن المتوقع أن تتمتع باكستان بميزة تنافسية في قدراتها القتالية تحت الماء، لأن هذه الغواصات ستمكنها من نشر رادع تشغيلي قائم على البحر، وبالتالي زيادة ثالوثها النووي، كما ستؤدي هذه الغواصات من وجهة نظر الصين إلى الاستقرار في جنوب أسيا وتزايد الارتباط الجغرافي والاقتصادي مع المنطقة، مما يؤدي إلى ازدياد الدور الصيني في نظام الأمن الإقليمي[٣٢].

(٣)- المجال الاقتصادي / تتمتع العلاقات الاقتصادية الصينية الباكستانية منذ تأسيس العلاقات بقوة كبيرة. فكلا الدولتين على قناعة تامة أن تعزيز التعاون الاقتصادي سيمثل صمام الأمان لترسيخ الشراكة الاستراتيجية، وفى مطلع الألفية الجديدة، شهدت العلاقات الاقتصادية طفرة نوعية هائلة، حيث قفز حجم التبادل التجاري إلى نحو ٢ مليار في عام ٢٠٠٢، وفي ٢٠٠٤، تم الاتفاق بين البلدين على اعتماد "إطار التعاون الاقتصادي الأكبر"، الذى أسفر عنه تأسيس صندوق تنمية الاستثمارات

الباكستانية الصينية المشتركة، وبعدها بعام، تم التوقيع على "معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار والحصاد المبكر" التي وصفت بالتاريخية[٣٣]. شهدت التجارة الثنائية بين باكستان والصين طفرة أكبر بعد ابرام اتفاقية التجارة الحرة "FTA" بين الحكومتين في عام ٢٠٠٦، ولتعزيز التجارة الثنائية أبرمت الدولتان اتفاقية تبادل العملات للتجارة في العملات المحلية في عام ٢٠١١، وفي عام ٢٠١٥ ارتفع حجم التبادل التجاري إلى ١٥ مليار دولار، وفى ذات العام، أبرمت الدولتين صفقات اقتصادية بقيمة تقدر بنحو ٣٥ مليار دولار أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني "وين جياباو" باكستان، كما شهدت الاستثمارات الصينية في باكستان طفرة كبيرة بعد ٢٠١٥، حيث تعمل ما يقرب من ١٢٠ شركة صينية في باكستان في مجالات البنية التحتية والبنوك والسكك الحديدية والتعدين والزراعة[٣٤].

المطلب الثالث: الشراكة الاستراتيجية ومواجهة نفوذ الهند في جنوب آسيا

اولاً: الهند في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان/ على الرغم من تعدد مجالات ودوافع الشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان؛ ومع ذلك يجادل جل المتخصصون أن الهند أو مواجهة الهند يمثل الدافع الرئيسي للشراكة بل واستدامتها، بل وحتى الهند لديها اعتقاد راسخ أن هذه الشراكة موجه فقط ضد الهند. فمنذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، والهند حاضرة بقوة في هذه العلاقات. فالصراع بين الهند والصين على الهيمنة في جنوب آسيا صراع قديم وممتد، لذا، فالتحالفات الصينية مع جيران الهند، وليس باكستان فقط كان هدفه الرئيسي هو منع الهيمنة الهندية في جنوب آسيا، ومع ذلك، ظلت باكستان على وجه الخصوص اللاعب الأهم للصين فيما يتعلق بمنع هيمنة هندية في جنوب آسيا، وفى ترتيب توازنات الصين الإقليمية بصفة عامة، وذلك بسبب العداء التاريخي الشديد بين الهند وباكستان، وبين الهند والصين أيضا، فباكستان لا تثق في شراكة أخرى بقدر شراكاتها مع الصين رغم تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، كما ترى أيضا أن فرض الهيمنة الهندية في جنوب آسيا سيضرر بمصالحها خاصة في قضية كشمير[٣٥]. فبالنسبة لباكستان أصبحت مفاهيم التهديدات الإقليمية تتركز في

صراعها مع الهند، وتحديداً حول قضية كشمير، والمشاحنات مع الهند بشأن "معاهدة إندوس للمياه"، والتي خلقت حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بمصدرها الرئيسي للمياه، حيث تعاني باكستان من أزمة في المياه، والتي سوف تتأثر بشدة في المستقبل بالتغيرات المناخية، مما سيشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي[٣٦].

فضلا عن ذلك تتمتع الهند بالتفوق في القوة العسكرية التقليدية على باكستان، فضلاً عن شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، حيث المبيعات الضخمة المستمرة للأسلحة الأمريكية الحديثة والمتطورة للهند، مما يؤثر سلباً على ميزان القوى الإقليمي الهش أصلا، وبالتالي قد يدفع هذا الخلل في القدرات العسكرية لكلا الخصمين النوويين إلى حافة الهاوية[٣٧]. لذا، فشراكة باكستان مع الصين منذ تأسيس العلاقات الرسمية قد أفادت باكستان بصورة كبيرة لمواجهة الهند، ففي عام ١٩٧٢ استخدمت الصين حق النقض الفيتو لأول مرة في مجلس الأمن الدولي لمنع قبول بنغلاديش "باكستان الشرقية سابقاً" في الأمم المتحدة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد استمرت الصين في تعزيز علاقاتها بباكستان لاسيما أثناء وعقب الحرب الباكستانية – الهندية عام ١٩٧١ التي انتهت بانفصال باكستان الشرقية "بنغلاديش حالياً"، وذلك بتزويد باكستان بأكثر من ٦٠ طائرة طراز " ميغ ١٩ وعدد من قطع سلاح المدفعية ودعمها مالياً بمنحها قروضاً بقيمة "١١٠" مليون دولار. ليس هذا فحسب، بل تضامنت مع باكستان فيما يتعلق بالقضية الكشميرية، وذلك بمساندة كفاح شعب كشمير في الحصول على حقه في تقرير المصير، وقد أعلنت الصين عن موقفها هذا خلال زيارة رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو إلى الصين سنة١٩٧٦[٣٨]. و دفعت التحولات الجيوسياسية الكبيرة في جنوب آسيا منذ مطلع التسعينيات إلى تعميق الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، إذ لم تصبح الهند أكثر سعيا لتوسيع هيمنتها في جنوب آسيا وقط، بل وشهدت العلاقات بين الصين وكلا من الهند والولايات المتحدة تراجعا كبيراً، ومع الهند تطور هذا التراجع إلى اشتباكات حدودية متقطعة بصفة مستمرة، فضلا عن احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان عام ٢٠٠١، الذى رمى ضمن أهدافه تمديد الهيمنة الأمريكية في جنوب آسيا، ومواجهة الصعود

الصيني، وهو ما أعطى في الوقت نفسه دفعة كبيرة للهند الحليف الاستراتيجي لواشنطن لتوسيع نفوذها في جنوب آسيا، مما أدى بدوره إلى تعميق الشراكة العسكرية بين باكستان والصين، ومع الأخيرة وروسيا أيضا[٣٩]. ومع ذلك، كان أكثر ما أقلق الصين، وأسهم في ذات الوقت في توثيق الشراكة بين الصين وباكستان. هو تطور الشراكة الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة والتي بلغت حد تأسيس تعاون نووي في عام ٢٠٠٥. إذ تعد الهند لواشنطن إحدى الأوراق الرابحة لتعزيز نفوذها في جنوب آسيا، وموازنة الصعود الصيني أو إضعافه، وعلى هذا الأساس، أصبحت الصين ترى في شراكاتها مع باكستان صمام أمان رئيسي لموازنة أو مواجهة التحالف الهندي الأمريكي، والحفاظ على نفوذها المتسع في جنوب آسيا[٤٠].

ثانياً: وسائل وتداعيات الشراكة على النفوذ الهندي في جنوب آسيا / تبنت الصين وباكستان في إطار الشراكة الاستراتيجية مجموعة من الوسائل والأطر الرامية ضمن أهدافها مواجهة النفوذ الهند في جنوب آسيا، والتي من أبرزها:

(١)- الممر الاقتصادي الصيني -الباكستاني CPEC China-Pakistan Economic Corridor وتقويض النفوذ الهندي في جنوب آسيا يعد الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني من أهم الممرات الاستراتيجية في إطار مبادرة الحزام والطريق، كما يمثل واحد من أهم الركائز الاستراتيجية في اطار الشراكة الاستراتيجية الاقتصادية بين الصين وباكستان، ويتكون الممر بصورة رئيسية من مجموعة طرق برية وسكك حديد وخطوط أنابيب لنقل الطاقة، ويعد الممر البوابة الاقتصادية للصين إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، ويهدف، ضمن عدة أهداف، إلى منح الصين المتعطشة للطاقة طريقاً إلى الشرق الأوسط الغني بالموارد، فضلاً عن تعزيز مكانة باكستان في المنطقة[٤١]. وفي ٢٠٢٣، احتفلت الدولتين على مرور عقد على تأسيس الممر وعلى الإنجازات الكبيرة التي تمت فيه، فخلال عقد من تأسيسه، استثمرت الصين نحو أكثر من ٧٠ مليار دولار أمريكي في مشروعات الممر من خطوط طاقة ومترو أنفاق وشبكات كهرباء وطرق، والتي وفرت أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل في باكستان، مما شجع الجانبين أيضا على توسيع نطاق الممر ليضم أفغانستان ويمتد حتى آسيا

الوسطى[٤٢]. يمثل الممر إحدى أهم وسائل الصين لتعزيز نفوذها في جنوب آسيا، وتنظر له الهند باعتباره واحد من أكبر التهديدات لأمنها القومي، ونفوذها في جنوب آسيا. فمن خلال الممر، توسع نفوذ الصين بالفعل في جنوب آسيا بصورة لافتة وذلك على حساب نفوذ الهند، علاوة على ذلك، قد ضيق الخناق على الهند لتمديد نفوذها في منطقة المحيط الهادئ القريبة من المحيط الهندي، وعلى وصول الهند إلى طرق الشحن الرئيسية[٤٣]. فالممر المتصل أيضا بممرات استراتيجية في مبادرة الحزام والطريق مثل الممر الاقتصادي بين الصين وميانمار؛ قد أتاح للبحرية الصينية حرية انتشار أوسع في جنوب آسيا، فضلا عن ذلك، قد أصبحت هذه البحرية قريبة من الحدود الهندية ومناطق نفوذها الاستراتيجية في جوارها الإقليمي؛ وهذا بدورها يشكل خطر كبير على الأمن القومي الهندي، ويمنح الجيش الصيني في ذات الوقت ميزة تكتيكية كبيرة في حالة الحرب مع الهند. ومحصلة كل ذلك، تراجع ملحوظ لنفوذ الهند في جنوب آسيا، وتضاءل فرصها في أن تصبح زعيم إقليمي كما تطمح منذ فترة طويلة. ولعل هذا يؤكد مدى الأهمية الكبرى التي تلعبها باكستان في استراتيجية الصين للهيمنة على جنوب آسيا[٤٤]. ومن ناحية أخرى، يعمل الممر على تضيق فرص الهند لفرض نفوذها في أفغانستان وفى آسيا الوسطى، وهى مناطق ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة للهند. حيث تمثل أفغانستان ساحة هامة للهند لمواجهة باكستان، فالممر سيمنح الأخيرة ميزة تنافسية استراتيجية على الهند، كما سيوسع من حضورها السياسي والاقتصادي في آسيا الوسطى[٤٥]. وفضلا عما سبق، ترى الهند أن الممر يشكل تهديدا خطيراً لقوتها الاقتصادية. فالممر سيضعف من قوة الهند في مجال الشحن البحري، كما سيخفض من تكاليف الشحن والنقل بصورة عامة، ومن ناحية أخرى، سيسهل ويخفض من نقل المواد الخام من الأسواق الدولية لكل من الصين وباكستان، مما سيزيد من القوة الاقتصادية للدولتين على حساب الهند، ويهدد الصناعة الهندية بصورة كبيرة خاصة الصناعات الصغيرة واليدوية التي يعمل فيها ملايين الهنود، علاوة على ذلك أيضا، ترى الهند في الممر تهديدا خطيراً في سياق نزاعها التاريخي مع باكستان على إقليم كشمير، حيث يمر الممر على أجزاء

رئيسية من إقليم كشمير. وعلى خلفية كل ما سبق، رفضت الهند تماما الممر منذ الإعلان عنه. ففي عام ٢٠١٤، قام رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بزيارة للصين، أعلن فيها رسميا رفض الممر على خلفية عبوره على كشمير، وعبرت الهند أيضا عن رفضها للممر عبر وسائل أخرى متعددة، ومنها العمل على تخريب الممر وفقا لوثائق ومعلومات مؤكدة كشفت عنها الاستخبارات الصينية والباكستانية، ومنها أيضا، مسعى الهند لتعزيز علاقاتها مع الانفصالين البلوش في باكستان[٤٦]. فضلا عن ذلك، كان الممر الدافع الرئيسي للهند لتعزيز تحالفاتها وشراكاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة واليابان عبر أطر متعددة مثل تحالف "كواد الرباعي"، حيث قد ارتأت الهند أن الممر سيضعف من نفوذها تماما في جنوب آسيا مقابل هيمنة تامة للصين[٤٧].

(٢)- ميناء جوادر Gwadar وتطويق النفوذ الهندي في المحيط الهندي : ترتكز الاستراتيجية الهندية على أن المحيط الهندي الذى يحمل أسم البلاد هو الفناء الخلفي للهند، الذى يجب أن تضمن عليه الهيمنة الدائمة، كما أن الهيمنة الهندية عليه، يساهم في توسيع دور الهند في أرجاء آسيا حتى الخليج العربى، ومن ثم، فالهيمنة على المحيط الهندي يمثل الدافع الرئيسي وراء عملية التحديث الكبيرة للقوة البحرية الهندية خلال العقد الماضي[٤٨] . ومع ذلك، أصبح طموح الهند في الهيمنة على المحيط الهندي يصطدم بواقع صعب وهو ميناء جوادر الباكستاني، الذى أصبحت تهيمن عليه الصين في سياق الشراكة مع باكستان، كما أصبح منفذ رئيسي هام في سياق مبادرة الحزام والطريق، حيث أصبح يمثل النافذة البحرية للصين نحو المحيط الهندي وبحر العرب وصولاً إلى الأسواق والممرات الاستراتيجية في أفريقيا والشرق الأوسط[٤٩].

منحت الصين لباكستان مليارات الدولارات في شكل قروض من أجل السيطرة على الميناء، التي استأجرته من باكستان لمدة ٤٠ عاما. وهو ما يشئ بالأهمية الاستراتيجية للميناء بالنسبة للصين. وتتنوع المجالات الاستراتيجية للميناء، ففي مجال الطاقة على سبيل المثال، سيسهل الميناء من وصول إمدادات الطاقة العابرة من باكستان إلى الصين، إذ اتفق البلدين على بناء خط أنابيب استراتيجي للنفط الخام بطول ٣٠٢١ كيلومترًا من ميناء جوادار إلى غرب الصين في مقاطعة "شينجيانغ". أما

الزاوية الاستراتيجية الأهم بالنسبة للصين فتكمن في تعظيم النفوذ البحري للصين التجاري والعسكري في المحيط الهندي حتى أطرافه الرئيسية في بحر العرب، إذ من المخطط أن يتحول الميناء-رغم كونه تجارى- إلى قاعدة عسكرية ولوجستية رئيسية للصين، مما يشكل تهديدا بالقطع للهيمنة العسكرية والتجارية للهند في المحيط الهندي، وتهديدا خطيراً أيضا لأمنها القومي[٥٠]. وهذا يرمى في مصلحة باكستان أيضا، فقد كان هدف تحويل الميناء إلى قاعدة عسكرية، وموطئ لتعزيز النفوذ الصيني بصورة عامة حاضرا في ذهن الباكستانيين عند الاتفاق على تأجير الميناء للصين. لأنه بذلك سيتعزز الموقف الاستراتيجي لباكستان ضد الهند، ويقوض نفوذ الأخيرة في المحيط الهندي، ويضغط عليها في قضية كشمير، فرغم الشراكة المتميزة مع الصين؛ إلا أن باكستان تبحث دائما عن المزيد من الارتباطات مع الصين لتأكيد واستدامة هذه الشراكة الرامية بصورة كبيرة لمواجهة الهند، وعليه، يمكن تدارك تحمس باكستان لمنح الصين الامتياز المطلق على ميناء جوادر، خاصة في ظل توحد هدف تقويض نفوذ الهند بين الدولتين[٥١].

إذ تنظر الهند للميناء باعتباره حلقة استراتيجية في "سلسلة اللؤلؤ" الصينية الرامية بصورة أساسية إلى تقويض النفوذ الهندي في آسيا، خاصة في المحيط الهندي. علاوة على تغيير التوازن الاستراتيجي في المحيط الهندي بصورة عامة لصالح الصين[٥٢] . فضلا عن ذلك، يؤمن الحضور الصيني في الميناء مراقبة دائمة لجميع النشاطات والتطورات العسكرية للهند والولايات المتحدة أيضا في المحيط الهندي، كما يقوض من فرص الهند لتعزيز شراكاتها البحرية في المحيط الهندي خاصة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك، تساهم الهيمنة الصينية في المحيط الهندي في إضعاف التجارة الصينية مع دول المحيط، والهيمنة على ممرات الملاحة والمضايق الاستراتيجية، والتأثير على واردات الطاقة للهند خاصة القادمة من الخليج العربي، هذا في ظل تزايد احتياجات الهند من الطاقة[٥٣].

(٣)- تعزيز التعاون البحري الدفاعي المشترك في المحيط الهندي : إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في إطار الشراكة الصينية الباكستانية لإضعاف وردع أيضا

طموحات الهند في المحيط الهندي، هي التعاون الدفاعي البحري المشترك، فوفقا لجامعة الدفاع الوطني الأمريكي، تعد باكستان الشريك الأكثر تعاونا بحريا مع الصين- متجاوزة روسيا الحليف العسكري الرئيسي للصين- لاسيما في حجم المناورات المشتركة منذ ٢٠٠٣، ففي أغسطس ٢٠٢٢، وصف قائد الجيش الباكستاني آنذاك، الجنرال قمر جاويد باجوا، الجيشين الصيني والباكستاني بأنهما "أخوه في السلاح" يعملان معا لحماية المصالح الجماعية، إذ أن المناورات البحرية المشتركة بين الصين وباكستان بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١ قد تضاعفت بصورة كبيرة، مقارنة بأية مناورات أخرى تجريها الصين مع شركائها خاصة مع روسيا، وهذا من جهة قد ساهم في تقوية الشراكة بين الدولتين، ومن جهة أخرى، يشير إلى مدى اهتمام الدولتين البالغ لمواجهة وردع النفوذ الهندي في المحيط الهندي[٥٤]. ففي نوفمبر ٢٠٢٣، أجرت البحرية الصينية والباكستانية مناورات عسكرية مشتركة ضخمة استمرت خمسة أيام بالقرب من منطقة بحر العرب، وذلك رداً على مساعي الهند والولايات المتحدة تعزيز تعاونها العسكري في المحيط الهندي الذى تم الاتفاق عليه في الحوار الوزاري السنوي ٢+٢. لكن الأهم من ذلك، قد أكدت هذه المناورات جدية الصين في توسيع نطاق نفوذها المحيط الهندي حتى بحر العرب، وتغير التوازن الاستراتيجي في المحيط الهندي بما يضمن إضعاف نفوذ الهند[٥٥].

الخاتمة

تمحورت المشكلة البحثية للدراسة في بحث وتحليل تأثير الشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان على النفوذ الهندي في جنوب آسيا. تتمتع العلاقات بين الصين وباكستان بشراكة استراتيجية راسخة ومتنوعة وقديمة وتتطلع لأفق متطورة أوسع في المستقبل، ويعد مواجهة النفوذ الهندي في جنوب آسيا إحدى الركائز الرئيسية لهذه الشراكة. حيث تتقاطع مصلحة الدولتين في منع الهند من فرض هيمنتها في جنوب آسيا، فالصين لديها هدف واضح وهو فرض نفسها في جنوب آسيا كقائد إقليمي، وينازعها في هذا الهدف بشكل رئيسي الهند، وباكستان ترى أن الهيمنة الهندية على جنوب آسيا سيضرر مصالحها بصورة كبيرة خاصة في قضية كشمير

المتنازع عليها مع الهند. وعملت الدولتين منذ تأسيس الشراكة على تقويض نفوذ الهند في جنوب آسيا، لكن مع ذلك، ما قوى وعزز هذا الهدف هو وجود شراكة استراتيجية شاملة بالأساس بين الدولتين وليس تحالف عسكري. فالشراكة نطاق تعاوني أوسع وخاص قائم على المساواة وتبادل المنفعة والتطلع للأمام والعمل على تنويع مجالات الشراكة. ومن ثم، فالروابط بين الهند وباكستان في إطار الشراكة روابط شديدة الصلابة والعمق، مما عمق وسهل العمل بين الجانبين لتقويض نفوذ الهند في جنوب آسيا.

وقد تطور هذا العمل في العقد الماضي في إطار مبادرة الحزام والطريق لينطوي على وجه الخصوص، الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، والذى من شانه تقويض النفوذ الهندي بصورة كبيرة في جنوب آسيا. وميناء جوادر الذى استحوذت عليه الصين، والذى من شانه أيضا توسيع النفوذ البحري الصيني في المحيط الهندي، وتقويض النفوذ البحري الهندي بالمقابل. فضلا عن ذلك، عملت الدولتين على تعزيز التعاون الدفاع البحري المشترك بصورة مكثفة، والذى من شأنه تعزيز التوازن الاستراتيجي والعسكري في جنوب آسيا لصالح الصين وباكستان على حساب الهند. ولا مجال للشك، أن تلك التدابير والسياسات المشتركة لمواجهة الهند في إطار الشراكة، قد أضعفت نفوذ الهند في جنوب آسيا بصورة ما. كما صعب عليها من خططها لتوسيع هيمنتها في جنوب آسيا والمحيط الهندي، وهو ما يتبدى في مساعي الهند لتعزيز شراكاتها العسكرية مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول كاليابان وأستراليا. وعليه، ستقف الشراكة الباكستانية الصينية دائما كحائط صد رئيسي أمام الهند لفرض هيمنتها الكاملة في جنوب آسيا والمحيط الهندي، ومن ثم، ستظل الهند إحدى الأسباب الدافعة لاستدامة وتوسع الشراكة الصينية الباكستانية في المستقبل.

المصادر

١. احمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥.

٢. باهر مردان، العلاقات الصينية – الباكستانية، موقع أكاديمية، ٢٠١٤، متوفر على الموقع: https://www.academia.edu.

٣. عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الإقليمية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٥.

٤. كريستيان كوخ، "الصين والأمن الإقليمي في جنوب أسيا"، في: مجموعة مؤلفين، توازن القوى في جنوب أسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١.

٥. هادي حسين، العلاقات الباكستانية – الصينية استجابة للتحديات والفرص المشتركة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، (٦ يونيو، ٢٠١٧)، ص ص ٦-٧، متوفر على الموقع: http://www.dirasat.net. (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١٠)

6. Agnieszka Sawicz, "Strategic Partnership in the Shadow of History", Historia I Polityka, Vol.38, No.45.

7. Akash Khan and Farkhanda Ilmas, "A Brief History Of Pak-China Political And Economic Relations", *Central Asia Journal*, No. 92, Summer 2023.

8. Ali Haider Saleem, "CPEC And Balochistan: Prospects Of Socio-Political Stability", *Strategic Study*, Vol.37, No.4, Winter 2017.

9. Andriy Tyushka and Lucyna Czechowska. "Strategic partnerships, international politics and IR theory", In: States, international organizations and strategic partnerships, Cheltenham, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2019.

10. Anna Michalski and Zhongqi Pan, Unlikely Partners? China, the European Union and the Forging of a Strategic Partnership, Springer Nature, 2017.

11. Asia Maqsood, "China-Pakistan Strategic Partnership and India's Regional Ambitions in South Asia", *Strategic Studies*, Vol.41, No.3, 2021.

12. Asma Rashid, "Pak-China Partnership: Us And India's Response", MARGALLA PAPERS, 2017.

13. Awais Ahmad Durrani, "The Geostrategic Significance of China's Engagement in Pakistan: A Regional Outlook", *Journal of Social Sciences Review*, Vol. 3, No.4.

14. Basit Ali, "Geostrategic Competition In South Asia: Role Of China And The Us In Regional Security", *International Journal of Contemporary Issues in social sciences*, Vol.3, No.1, 2024.

15. Brendan Byrne, "Pakistan To Use China's Technology In Military Drones", Valuewalk, 2 October, 2015, http://www.valuewalk.com.

16. Eva Cihelková and others, "The Eu Concept Of The "Strategic Partnership": Identifying The Unifying Criteria For The Differentiation Of Strategic Partners", Journal Of Entrepreneurship And Sustainability Issues, Vol. 7, No. 3, March 2020.

17. Frederic Grare, "Along the Road: Gwadar and China's Power Projection", *Carnegie Endowment For International Peace*, July 31, 2018,

18. Gorana Grgić, "Redefining NATO's Indo-Pacific Partnerships: Cooperative Security Meets Collective Defence and Deterrence", Asian Security, Vol. 20, No. 1, 2024.

19. Gunjan Singh, "What The China-Pakistan Naval Exercises Mean For India", *Deccan Herald*, 17 November 2023,

https://www.deccanherald.com/opinion/what-the-china-pakistan-naval-exercises-mean-for-india-2774697

https://carnegieendowment.org/posts/2018/07/along-the-road-gwadar-and-chinas-power-projection?lang=en.

20. Imran Ali and others, "Towards Modern South Asia: China-Pakistan Economic Corridor Its Components, Challenges And Opportunities", *Journal of Development and Social Sciences (JDSS),* Vol.4, No.1, January- March 2023.

21. James M. Dorsey, China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom, Switzerland; Palgrave Macmillan, 2019.

22. Joint Press Release of the Fifth Round of China-Pakistan Foreign Ministers' Strategic Dialogue, Embassy of the People's Republic of China in the Republic of Azerbaijan, 2024-05-16, http://az.china-embassy.gov.cn/eng/zgyw/202405/t20240516_11305494.htm.

23. Kashif Hasan Khan And Ali Omidi, "China-India Counterbalancing Measures Through International Corridors And Ports: The Focus On Chabahar And Gwadar Ports", *Journal Of Liberty And International Affairs,* Vol. 9, No. 2, 2023.

24. M.K Venu, "How China's 'One Belt One Road' will help India integrate south Asia", The Wire, 25 October,2015, https://thewire.in.

25. Meltem Muftuler-Bac and others, "Conceptually Defining "Global Strategic Partner(ship)", ENGAGE Working Paper Series, No. 13, EsadeGeo-Center for Global Economy and Geopolitics, November 2022.

26. Mohan Guruswam, "Pakistan – China Relations Higher Than The Mountains Deeper Than The Oceans", *claws journal*, Summer 2010, at: https://www.claws.in.

27. Muhammad Faisal, "Impact Of Geo-Economics On Pak-China Strategic Relations", *Strategic Studies*, Vol.38, No.1, 2018.

28. Muhammad Zubair Iqbal and Musarat Amin, "Vacillation Between Soft And Hard Balancing: China-Pakistan Versus Indo-Us Strategies", *Strategic Studies*, Vol.36, No.1, 2016.

29. Murad Ali, "A Decade Of China-Pakistan Development Partnership: Achievements And Expectations", German Institute Of Development And Sustainability (Idos), 19 September 2023, https://www.idos-research.de/en/the-current-column/article/a-decade-of-china-pakistan development-partnership-achievements-and-expectations/.

30. Nadia Mushtaq Abbasi, "Impact Of Terrorism On Pakistan", *Strategic Studies*, Vol. 33, No. 2, 2013.

31. Prashanth Parameswaran, "Explaining US Strategic Partnerships in the Asia-Pacific Region: Origins, Developments and Prospects", Contemporary Southeast Asia, Vol. 36, No. 2, 2014.

32. Ranjit Singh and Hakim Singh, "Sino-Indian Relations: Role of Pakistan", *Vidhyayana journal*, Vol. 8, Special Issue 6, May 2023.

33. Rashida Hameed, "Pakistan and China: Partnership, Prospects and the Course Ahead", *Policy Perspectives: The Journal of the Institute of Policy Studies*, Vol. 14, Issue 1, 2017.

34. Sameer P. Lalwani, "A Threshold Alliance: The China-Pakistan Military Relationship", *Special Report*, NO. 517, United States Institute of Peace, March 2023

35. Sameer P. Lalwani, Op.Cit.

36. Sualiha Nazar, "Will The China-Pakistan Economic Corridor Bring Peace To Balochistan?, *The Diplomat,* 2 October, 2015, http://thediplomat.com.

37. Thomas S. Wilkins, "Russo–Chinese Strategic Partnership: A New Form of Security Cooperation?", Contemporary Security Policy, Vol.29, No.2, 2008.

38. Tughral Yamin, "Examining Pakistan's Strategic Decision To Support The Us War On Terror", *Strategic Studies,* Vol. 35, No. 2, 2015.

39. Zhongqi Pan and Anna Michalski, "Contending Logics Of Strategic Partnership In International Politics", *Asia Europe Journal*, 2019.

الهوامش

[1] - Agnieszka Sawicz, "Strategic Partnership in the Shadow of History", Historia I Polityka, Vol.38, No.45, p 109.

[2] - Anna Michalski and Zhongqi Pan, Unlikely Partners? China, the European Union and the Forging of a Strategic Partnership, Springer Nature, 2017, p18.

[3] - Eva Cihelková and others, "The Eu Concept Of The "Strategic Partnership": Identifying The Unifying Criteria For The Differentiation Of Strategic Partners", Journal Of Entrepreneurship And Sustainability Issues, Vol. 7, No. 3, March 2020, p 1724.

[4] - Gorana Grgić, "Redefining NATO's Indo-Pacific Partnerships: Cooperative Security Meets Collective Defence and Deterrence", Asian Security, Vol. 20, No. 1, 2024, p41.

[5] - Thomas S. Wilkins, "Russo–Chinese Strategic Partnership: A New Form of Security Cooperation?", Contemporary Security Policy, Vol.29, No.2, 2008, p363.

[6] - Eva Cihelková and others, Op.Cit, p1723.

[7] - Ibid, p 1725.

[8] - Prashanth Parameswaran, "Explaining US Strategic Partnerships in the Asia-Pacific Region: Origins, Developments and Prospects", Contemporary Southeast Asia, Vol. 36, No. 2, 2014, PP 263-266.

[9] - Thomas S. Wilkins, Op.Cit, pp 359-361.

[10] - Meltem Muftuler-Bac and others, "Conceptually Defining "Global Strategic Partner(ship)", ENGAGE Working Paper Series, No. 13, EsadeGeo-Center for Global Economy and Geopolitics, November 2022, p8.

[11] - Andriy Tyushka and Lucyna Czechowska. "Strategic partnerships, international politics and IR theory", In: States, international organizations and strategic partnerships, Cheltenham, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2019, pp 12-13.

[12] - Zhongqi Pan and Anna Michalski, "Contending Logics Of Strategic Partnership In International Politics", *Asia Europe Journal*, 2019, p 275.

[13] - Ibid, p 276.

[14] - Asma Rashid, "Pak-China Partnership: Us And India's Response", MARGALLA PAPERS, 2017, p251.

[15] -Joint Press Release of the Fifth Round of China-Pakistan Foreign Ministers' Strategic Dialogue, Embassy of the People's Republic of China in the Republic of Azerbaijan, 2024-05-16, http://az.china-embassy.gov.cn/eng/zgyw/202405/t20240516_11305494.htm.

[16] - Asia Maqsood, "China-Pakistan Strategic Partnership and India's Regional Ambitions in South Asia", *Strategic Studies*, Vol.41, No.3, 2021, p50.

[17] - هادي حسين، العلاقات الباكستانية – الصينية استجابة للتحديات والفرص المشتركة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، (٦ يونيو، ٢٠١٧)، ص ص ٦-٧، متوفر على الموقع: http://www.dirasat.net. (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١٠)

[18] - Akash Khan and Farkhanda Ilmas, "A Brief History Of Pak-China Political And Economic Relations", *Central Asia Journal*, No. 92, Summer 2023, pp 79-80.

[19] -Ibid, p83.

[20] - Sameer P. Lalwani, "A Threshold Alliance: The China-Pakistan Military Relationship", *Special Report*, NO. 517, United States Institute of Peace, March 2023, p11.

[21] - باهر مردان، العلاقات الصينية – الباكستانية، موقع أكاديمية، ٢٠١٤، متوفر على الموقع: https://www.academia.edu.

[22] - M.K Venu, "How China's 'One Belt One Road' will help India integrate south Asia", The Wire, 25 October,2015, https://thewire.in.

[23] - Nadia Mushtaq Abbasi, "Impact Of Terrorism On Pakistan", *Strategic Studies*, Vol. 33, No. 2, 2013, p33.

[24] - Tughral Yamin, "Examining Pakistan's Strategic Decision To Support The Us War On Terror", *Strategic Studies,* Vol. 35, No. 2, 2015, p. 113.

[25] -Brendan Byrne, "Pakistan To Use China's Technology In Military Drones", Valuewalk, 2 October, 2015, http://www.valuewalk.com.

[26] - Rashida Hameed, "Pakistan and China: Partnership, Prospects and the Course Ahead", *Policy Perspectives: The Journal of the Institute of Policy Studies*, Vol. 14, Issue 1, 2017, p7.

[٢٧] - هادي حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

[28] - Mohan Guruswam, "Pakistan – China Relations Higher Than The Mountains Deeper Than The Oceans", *claws journal*, Summer 2010, at: https://www.claws.in.

[29] - Brendan Byrne, op.cit .

[30] - Muhammad Zubair Iqbal and Musarat Amin, "Vacillation Between Soft And Hard Balancing: China-Pakistan Versus Indo-Us Strategies", *Strategic Studies*, Vol.36, No.1, 2016 p 75.

[٣١]- عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الإقليمية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٥، ص ١٥٥.

[٣٢]- أنظر:

- Muhammad Faisal, "Impact Of Geo-Economics On Pak-China Strategic Relations", *Strategic Studies*, Vol.38, No.1, 2018, p78.

- Muhammad Zubair Iqbal and Musarat Amin, Op.Cit, pp 75-76.

[33] - Rashida Hameed, Op.Cit, p7.

[34] - Muhammad Faisal, Op.Cit, pp 73-74.

[٣٥] - أنظر:

- كريستيان كوخ، "الصين والأمن الإقليمي في جنوب أسيا"، في: مجموعة مؤلفين، توازن القوى في جنوب أسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ص ١٠٣ –١١٣.

- احمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣٢٣.

2- Ali Haider Saleem, "CPEC And Balochistan: Prospects Of Socio-Political Stability", *Strategic Study*, Vol.37, No.4, Winter 2017, pp. 127 – 128.

3- Muhammad Zubair Iqbal and Musarat Amin, Op.Cit, p. 75.

[٣٨] - هادي حسين، مرجع سابق، ص ص ٦-٧.

[39] - Sameer P. Lalwani, Op.Cit, p4.

[40] - Asma Rashid, Op.Cit, p 247.

[41] - Sualiha Nazar, "Will The China-Pakistan Economic Corridor Bring Peace To Balochistan?, *The Diplomat,* 2 October, 2015, http://thediplomat.com.

[42] - Murad Ali, "A Decade Of China-Pakistan Development Partnership: Achievements And Expectations", German Institute Of Development And Sustainability (Idos), 19 September 2023, https://www.idos-research.de/en/the-current-column/article/a-decade-of-china-pakistan development-partnership-achievements-and-expectations/.

[43]- Awais Ahmad Durrani, "The Geostrategic Significance of China's Engagement in Pakistan: A Regional Outlook", *Journal of Social Sciences Review*, Vol. 3, No.4, p7.

[44] - Ranjit Singh and Hakim Singh, "Sino-Indian Relations: Role of Pakistan", *Vidhyayana journal*, Vol. 8, Special Issue 6, May 2023, pp 527-528.

[45] - Murad Ali, Op.Cit.

[46] - Imran Ali and others, "Towards Modern South Asia: China-Pakistan Economic Corridor Its Components, Challenges And Opportunities", *Journal of Development and Social Sciences (JDSS),* Vol.4, No.1, January- March 2023, p60.

[47] - Awais Ahmad Durrani, Op.Cit, pp 7-8.

[48] - Asia Maqsood, Op.Cit, p52.

[49] - James M. Dorsey, China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom ;, Switzerland Palgrave Macmillan, 2019, p.134.

[50] - Kashif Hasan Khan And Ali Omidi, "China-India Counterbalancing Measures Through International Corridors And Ports: The Focus On Chabahar And Gwadar Ports", *Journal Of Liberty And International Affairs,* Vol. 9, No. 2, 2023, P154.

[51] -Frederic Grare, "Along the Road: Gwadar and China's Power Projection", *Carnegie Endowment For International Peace*, July 31, 2018, https://carnegieendowment.org/posts/2018/07/along-the-road-gwadar-and-chinas-power-projection?lang=en.

[52] - Basit Ali, "Geostrategic Competition In South Asia: Role Of China And The Us In Regional Security", *International Journal of Contemporary Issues in social sciences*, Vol.3, No.1, 2024, Pp 667-668.

[53] - Asia Maqsood, Op.Cit, p60.

[54] - Sameer P. Lalwani, Op.Cit, pp 13-14.

[55] -Gunjan Singh, "What The China-Pakistan Naval Exercises Mean For India", *Deccan Herald*, 17 November 2023, https://www.deccanherald.com/opinion/what-the-china-pakistan-naval-exercises-mean-for-india-2774697